أنباء مصرية

شددت على «ضرورة إحضار ما يثبت اجتياز الطالب العام الدراسي السابق»

مصادر «التربية والتعليم» لـ «الأنباء»: لم نرفض أي طالب مصري مقيم بالكويت ما دامت أوراقه سليمة

القاهرة ـ هالة عمران

أكدت مصادر مطلعة بوزارة التربية والتعليم المصرية ان ما اثير مؤخرا في بعض وسائل الإعلام بأنه تم رفض تسجيل 4 آلاف طالب مصري من المقيمين بالكويت والدارسين في المدارس الكويتية لدراسة المناهج المصرية غير صحيح.

وشددت المصادر لـ«الأنباء» على انه لم يتم رفض أي طالب من أبنائنا بالخارج، مادامت الأوراق المطلوبة سليمة ومستوفاة للشروط التي تثبت إن الطالب قد اجتاز العام الدراسي السابق ولديه شهادة بذلك، وفي حال عدم تقديم الطالب ما يفيد اجتيازه العام الدراسي السابق خاصة شهادة نهاية العام الدراسي، لا يجوز قبوله إلا بعد استكمال أوراقه طبقا للوائح والقوانين المنظمة للعملية التعليمية بجمهورية مصر العربية.

وشددت المصادر على أن قرار إغلاق المدارس بسبب كورونا قرار من اختصاص وزارة الصحة ورئيس الحكومة، مؤكدة أن نسبة الإصابات في المدارس في الحدود الآمنة.

وأضافت المصادر: إن الموقع الالكتروني لوزارة التربية والتعليم، والخاص بتسجيل أبنائنا بالخارج يعمل تحت اشراف متخصصين على مدار الساعة بكامل طاقته، ويستقبل الطلبات والاستمارات الخاصة بامتحانات أبنائنا بالخارج.

وأشارت المصادر الى أنه تم إخطار جميع الجهات المعنية بعدم تسلم أي استمارة تقدم غير مستوفاة للمستندات وعدم إرسال أي صور للمستندات المطلوبة بأي طريقة، حيث انه لن يتم تسجيل أي طالب بامتحانات أبنائنا في الخارج بالصور.

وفيما يخص عدم السماح لطلاب المدارس الدولية بالتقدم لامتحانات أبنائنا في الخارج في جميع المواد لكونها شهادات غير معادلة للمناهج المصرية، أوضحت المصادر انه يتعين على طلاب المدارس الدولية خارج مصر دراسة مناهج تعادل المناهج المصرية، وقد تم الاعلان من قبل الوزارة عن إتاحة الدخول إلى المكتبة الرقمية لأبناؤنا بالخارج https://study.ekb.eg، ويشترط الالتزام خاصة بمعادلة الشهادات الدولية بما يعادلها من المناهج المصرية.

وأوضحت المصادر ان عملية التقديم لأبنائنا بالخارج في كل المراحل الدراسية تشرف عليها لجان متخصصة سواء من وزارة التعليم العالي، أو وزارة التربية والتعليم، ويشترط ان يكون الطالب قد درس مناهج تعادل المناهج المصرية والأمر ينطبق على كل المراحل الدراسية.

وفيما يخص الرسوم الخاصة بالتسجيل، أوضحت المصادر ان الرسوم من اختصاص السفارات والمكاتب الثقافية في الخارج، وانه لم يتم فرض أي رسوم إضافية على الطلاب تحت أي مسمى غير منصوص عليه بتعليمات التقديم.

وأكدت المصادر أنه لا يجوز التقدم للامتحان بعد غلق الموقع الإلكتروني إلا بعد التقدم للسفارة بالأسباب والمستندات التي أدت إلى التأخر عن موعد التقدم للامتحان، على أن تقوم السفارة بإرسال تلك المستندات إلى الإدارة العامة للامتحانات للبت في إمكانية قبول الطالب، وفي هذه الحالة تقوم السفارة بطباعة استمارة التقدم وتسليمها للطالب لاستيفاء البيانات بخط اليد وإعادتها مرة أخرى إلى السفارة لاعتمادها مرفقا بها أصول المستندات المطلوبة وما يفيد سداد رسوم الامتحان وذلك في موعد غايته31 يناير 2021.

أنباء سورية

الأمم المتحدة: 9 ملايين سوري يفتقرون للأمن الغذائي وثلثهم لا يملك مأوى مناسباً

نيويورك ـ كونا: كشفت الامم المتحدة ان هناك 6,7 ملايين نازح في سورية يفتقر ثلثهم الى المأوى المناسب الذي يوفر حماية كافية من العوامل الجوية مع دخول فصل الشتاء وبدء موسم العواصف الثلجية والامطار، فضلا عن عدم وجود الأساسيات التي تقي النازحين من البرد مثل وقود التدفئة والاغطية والملابس والأحذية.

جاء ذلك خلال احاطة نائب منسق الاغاثة في حالات الطوارئ راميش راجاسينغهام مطر في جلسة مجلس الامن حول الوضع في سورية أمس الأول.

وأوضح راجاسينغهام ان أكثر من 3 ملايين شخص في جميع أنحاء سورية بحاجة إلى هذا النوع من المساعدة في فصل الشتاء، مشيرا إلى أن الأمطار الغزيرة تتسبب بحدوث فيضانات في بعض المناطق، حيث تضررت أو دمرت مئات الخيام في مواقع النزوح في إدلب وغرب حلب خلال الشهر الماضي.

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي أشار إلى انخفاض قيمة الليرة السورية بشكل مطرد خلال الشهر الماضي إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية والوقود بشكل كبير.

وقال راجاسينغهام: «إن الناس أصبحوا بشكل متزايد غير قادرين على إطعام أسرهم، حيث يعاني أكثر من 9 ملايين شخص في سورية حاليا من انعدام الأمن الغذائي بزيادة 1,4 مليون شخص عن العام الماضي مع توقعات بازدياد هذا العدد».

وبالنسبة لحماية المدنيين أوضح انه منذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين روسيا وتركيا في منطقة خفض التصعيد شمال غرب سورية في مارس الماضي، عاد نحو 240 ألف نازح فقط من نحو 3 ملايين يعيشون هناك، إلى بلدات وقرى جنوب إدلب وغرب حلب، مستدركا ان بعض هذه الأماكن تتعرض إلى الهجوم مرة أخرى.

وذكر المسؤول الأممي أنه «وعلى مدار الشهرين الماضيين قتل ما لا يقل عن 6 من العاملين في المجال الإنساني وأصيب 6 آخرون في شمال غرب سورية بينما لا يزال المدنيون في جميع انحاء البلاد يتعرضون لانتهاكات وإساءات خطيرة بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والاختطاف والإعدام خارج نطاق القضاء».

ختام فعاليات التدريب البحري المصري ـ الروسي «جسر الصداقة ـ 3»

القاهرة ـ خديجة حمودة

اختتمت فعاليات التدريب البحري المشترك «جسر الصداقة ـ 3» الذي تم تنفيذه بنطاق المياه الإقليمية لجمهورية روسيا الاتحادية على مدار عدة أيام بمشاركة عدد من القطع البحرية المصرية والروسية.

تضمن التدريب تنفيذ عدد من الأنشطة البحرية شملت العديد من تشكيلات الإبحار وكذلك الدفاع ضد التهديدات الجوية والسطحية غير النمطية، وتأمين هدف حيوي بالبحر وتقديم المعاونة لقطر سفينة بالبحر، وتمرين البحث والإنقاذ، كذلك تنفيذ عدد من الرمايات على عدد من الأهداف الجوية والسطحية أثبتت مدى ما يتمتع به العناصر المشاركة من مهارة وقدرة فائقة على إصابة الأهداف، فضلا عن تنفيذ تدريب فرض التحكم البحري على منطقة محددة وتأمين سفينة ذات أهمية خاصة، وكذا التدريب على مكافحة الألغام البحرية أثناء الخروج من الميناء.

كما نفذت عناصر القوات الخاصة البحرية لكلا الجانبين عددا من الأنشطة المشتركة، وأظهر تنفيذ الأنشطة مدى الدقة والتخطيط الجيد في إدارة التدريب والقدرة على حل جميع المواقف الطارئة بنجاح من خلال مركز القيادة المشترك لكلا الجانبين.

جانب من التدريب البحري المصري ـ الروسي المشترك «جسر الصداقة ـ 3»

واختتمت الفعاليات بعقد عدد من جلسات النقاش التحليلية لاستخلاص الدروس المستفادة وتعظيم الفائدة من نقاط القوة التي أبرزها التدريب، كما تم تنظيم مؤتمر صحافي لقادة الوحدات من الجانبين المصري والروسي استعرضا خلاله أهمية التدريب لما يمثله من إضافة قوية لتبادل الخبرات وتوحيد المفاهيم القتالية على مسارح العمليات البحرية العالمية.

يأتي التدريب البحري المشترك «جسر الصداقة ـ 3» استمرارا لسلسلة من التدريبات المشتركة بين مصر وروسيا، بما يعكس عمق العلاقات ومدى رقي مستوى التعاون العسكري بين القوات المسلحة لكلا البلدين.

منظمة حقوقية تتهم أوروبا بإنشاء «غوانتانامو أوروبي» في سورية

وكالات: أصدرت منظمة «الحقوق والأمن الدولية» تقريرا اتهم الحكومات الأوروبية بإنشاء ما وصفته بـ«غوانتانامو أوروبي» في مخيمات شمال شرقي سورية.

ودعا التقرير، الصادر في 25 من نوفمبر الجاري، الدول الأوروبية إلى الوفاء بمسؤوليتها في الإعادة الفورية للنساء والأطفال الأجانب المحتجزين في مخيمات تؤوي عائلات تنظيم داعش ويسيطر عليها المسلحون الأكراد الذين يهيمنون على قوات سوريا الديموقراطية «قسد»، وطالب بإعادة مواطني تلك الدول إلى بلدانهم الأم.

وهذا التقرير هو الأول من تقريرين يتناولان وضع النساء والأطفال الأوروبيين المحتجزين في شمال شرقي سورية، ونقله موقع «عنب بلدي». وجاء في التقرير أن ما يقارب 640 طفلا أوروبيا و230 امرأة أوروبية متهمين بدعم تنظيم داعش محتجزون حاليا بشكل غير قانوني ومن دون توجيه تهم محددة أو إجراء محاكمة.

وبحسب التقرير، فإن عدد الأطفال الأوروبيين المحتجزين حاليا في معسكرات الاعتقال يفوق عدد سكان معتقل «غوانتانامو» بأكمله في ذروته.

ومعظم هؤلاء الأطفال دون الخامسة من العمر، وليس لديهم حقوق قانونية أو حماية بينما يجبرون على تحمل ظروف غير إنسانية ووحشية. كما حدد بعض المخاوف الأمنية التي يسببها فشل الدول الأوروبية في إعادة النساء والأطفال إلى بلدانهم، والمسائل القانونية الأساسية التي يسببها تجاهل الدول الأوروبية.

وسيحدد التقرير الثاني، المعنون بـ«إغلاق غوانتانامو أوروبا»، تحليلا قانونيا تقنيا شاملا لنتائج بحث المنظمة، ومن المقرر نشره في أوائل عام 2021.

وحذر خبراء في مكافحة الإرهاب والأمن، من أنه كما أصبح خليج «غوانتانامو» رمزا لأسوأ تجاوزات الحرب على الإرهاب، وأداة تجنيد قوية للإرهابيين في العقدين الماضيين، فإن احتجاز النساء والأطفال في معسكرات شمال شرقي سورية يؤدي إلى مخاطر، قد تتطور إلى كارثة طويلة الأمد لحقوق الإنسان، وموقعا للتطرف الخطير للعنف، ورمزا للنفاق الأوروبي والعنف الذي يغذي الجيل التالي من الإرهاب والمستوحى من تنظيم «الدولة الإسلامية»، بحسب التقرير.

أنباء لبنانية

«ألفاريز» تبرر الانسحاب: «المالية» أكدت أن المعلومات لن تتوافر قريباً.. ووزني ينفي

ماكرون: الحل في لبنان بإصلاحات قوية وتنفيذ «خارطة الطريق»

بيروت ـ عمر حبنجر وداوود رمال

أكد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وقوف بلاده إلى جانب لبنان وشعبه، مشيرا إلى أن فرنسا تعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة وكل الشركاء الدوليين من أجل عقد مؤتمر دولي يستهدف دعم الشعب اللبناني.

وذكرت رئاسة الجمهورية اللبنانية، في بيان، أن ماكرون بعث برسالة الى الرئيس ميشال عون مهنئا إياه بمناسبة الذكرى الـ 77 لاستقلال البلاد، مشددا على أن الأزمة متعددة الجوانب التي يجتازها لبنان، على مختلف الأصعدة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، تستدعي اتخاذ تدابير إصلاحية قوية.

وقال الرئيس الفرنسي ان الحلول للأزمات اللبنانية معروفة وتتمثل في وجوب المضي قدما في «خارطة الطريق» التي سبق والتزمت بها جميع الأطراف السياسية في الأول من سبتمبر الماضي ووضعها موضع التنفيذ، مشيرا إلى أن خريطة الطريق تجيب في آن معا على متطلبات أصدقاء لبنان الصادقين، وتطلعات الشعب اللبناني.

وحث ماكرون الرئيس اللبناني على دعوة جميع القوى السياسية في بلاده أن تضع جانبا مصالحها الشخصية والطائفية والفئوية من أجل تحقيق مصلحة لبنان العليا وحدها ومصلحة الشعب اللبناني.

الى ذلك، تتلى اليوم رسالة رئيس الجمهورية الى مجلس النواب في الجلسة النيابية المقررة في قصر الأونيسكو، وتطرح للمناقشة، مع اقتراحات حلول لاسترجاع المدقق الحسابي الجنائي الدولي (الفاريز ومارسال) المنسحب، بعد حجب الحسابات المصرفية عنه. أو تجترح صيغا بديلة تؤمن إجراء التدقيق المحاسبي، عبر المؤسسات القضائية المحلية المغيبة، بعد استحضارها والسماح لها بممارسة دورها باستقلالية نسبية على الأقل.

بعض الناس حائر في فهم هذا المشهد السريالي المعقد، الرئيس ميشال عون مصر على التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان، بينما يتمسك الرئيس نبيه بري بضرورة التدقيق بحسابات الوزارات أيضا، فيما يجلس حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، حارس بيت المال، على شرفة المتفرجين، بانتظار نهاية المشهد.

وتشير المعلومات عن الاجتماع الأخير للمجلس المركزي لمصرف لبنان برئاسة الحاكم رياض سلامة، صاحب الهندسات المالية الشهيرة، طلب الحاكم الى أعضاء المجلس الذين يمثل كل منهم فريقا سياسيا، متورطا بالمحاصصة والفساد، على اختلاف وجوههما، أن يقترحوا الحل المناسب للخروج من هذا الوضع، على أن يأتي الجواب لاحقا حول ما يجب عمله لاستمرارية دعم المواد الأساسية قدر المستطاع.

لكن من أين تأمين المال لمواصلة الدعم؟ لم يعد أمام مصرف لبنان سوى التصرف بما تبقى من احتياطي الزامي هو ايضا ودائع للبنانيين، بغياب أي ضمانة قانونية على عدم تهريب هذه الودائع الى الخارج.

فقد قرر المجلس المركزي للمصرف حفظ نسبة الاحتياطي الالزامي من 15٪ من الودائع الى 12٪، علما أن بعض أعضاء هذا المجلس الذين يمثلون أحزاب السلطة طالب بالخفض الى 10٪ بما يوفر للحاكم إمكانية التصرف بثلاثة مليارات دولار ونصف المليار من أموال المصارف لتمديد فترة الدعم.

وتبلغ قيمة الدعم السنوي للأدوية والمواد الغذائية والنفطية نحو مليار و300 مليون دولار سنويا، وحتى جزء كبير من المواد المدعومة يهرب الى سورية، وقليله الذي يتناول الدواء والمواد الغذائية الى المحيط العربي.

رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط رأى في هذا مقدمة لانهيار شامل، وتساءل عن إمكانية اجتماع مجلس الوزراء المستقيل استثنائيا تحت عنوان الضرورة، لكن الإعلامي سالم زهران نقل لقناة «ال بي سي» أمس أنه التقى رئيس الحكومة المستقيلة حسان دياب وطرح عليه هذا السؤال، وكان جوابه قاطعا: «لا أرى فائدة من اجتماع الحكومة، فليعجلوا تشكيل الحكومة».

من جانبها، أكدت شركة «ألفاريز ومارسال» امس انسحابها من تدقيق جنائي لمصرف لبنان المركزي، إذ لم تتلق المعلومات اللازمة لإتمام المهمة.

واضافت «نظرا لعدم توافر ما يكفي من المعلومات، لا تستطيع ألفاريز ومارسال إتمام المراجعة، وأخطرت وزارة المالية رسميا بقرارها إنهاء الارتباط».

وقالت الشركة «في اجتماع عقد في الرابع والخامس من نوفمبر، أكدت وزارة المالية ومصرف لبنان أن المعلومات التي طلبتها ألفاريز ومارسال لن تتوافر في المستقبل القريب». وأضافت «سنظل متاحين إذا رغبت الحكومة اللبنانية في التعامل مجددا مع ألفاريز ومارسال في ظروف أكثر تحفيزا على استكمال المهمة بنجاح».

في المقابل، نفى المكتب الإعلامي لوزير المالية في حكومة تصريف الأعمال غازي وزني نفيا قاطعا ما جاء في البيان الذي نشرته الشركة «ألفاريز ومارسال» أن وزارة المالية أكدت أن المعلومات المطلوبة من قبل الشركة لن يتم تقديمها في المستقبل القريب.

رئيس مجلس النواب نبيه بري مترئسا اجتماعا لهيئة مكتب المجلس أمس (محمود الطويل)

قاسم هاشم لـ «الأنباء»: لا انتخابات نيابية وفق القانون الحالي

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى عضو كتلة التنمية والتحرير النائب د.قاسم هاشم، ان المادة 53 من الدستور، تجيز لرئيس الدولة توجيه الرسائل الى مجلس النواب في مواضيع معينة ومحددة، وبالتالي فإن رسالة الرئيس العماد ميشال عون الأخيرة في موضوع التدقيق الجنائي، حق دستوري لا يمكن لأحد ان يعترض عليه، كما لا يمكن لأحد ان يعتبر الرسالة تصويبا رئاسيا باتجاه عين التينة، خصوصا انها اتت في المسار الدستوري الصحيح. مستدركا بالقول: «أيا تكن خلفية الرسالة والغاية منها، يبقى رئيس مجلس النواب نبيه بري سباقا في اتخاذ المواقف والإجراءات».

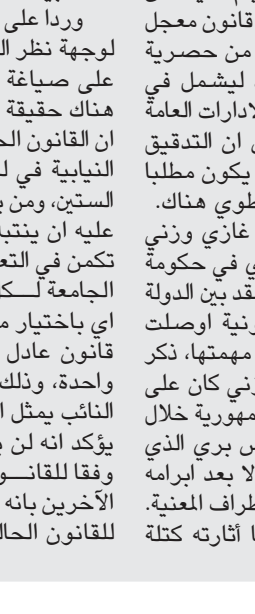
النائب قاسم هاشم

ولفت هاشم في تصريح لـ «الأنباء» الى ان الرئيس بري، وهو من اوعز الى كتلة التنمية والتحرير، قبل ايام قليلة من الرسالة الرئاسية، لإعداد اقتراح قانون معجل مكرر، يخرج مصرف لبنان من حصرية التدقيق الجنائي في حساباته، ليشمل في المقابل حسابات كل الوزارات والادارات العامة والرسمية، وذلك انطلاقا من ان التدقيق الجنائي مطلب شعبي، قبل ان يكون مطلبا لجهة سياسية هنا وموقع سلطوي هناك.

وعن مسؤولية وزير المالية غازي وزني المحسوب على الرئيس بري في حكومة تصريف الاعمال، في تفخيخ العقد بين الدولة وشركة الفاريز، بعيوب قانونية اوصلت الاخيرة الى الاعتذار عن متابعة مهمتها، ذكر هاشم المتحاملين، ان الوزير وزني كان على تواصل شبه يومي مع رئاسة الجمهورية خلال صياغة العقد، وليس مع الرئيس بري الذي لم يطلع على مضمون العقد، إلا بعد ابرامه نهائيا والتوقيع عليه من قبل الاطراف المعنية.

في سياق مختلف، وعما أثارته كتلة «التنمية والتحرير» من ردود فعل عنيفة، خصوصا لجهة توقيت انطلاقها في اعداد قانون انتخابات جديد قوامه لبنان دائرة انتخابية واحدة، أكد هاشم، «أننا في التوقيت الصحيح بالتمام والكمال، لاسيما واننا على مسافة سنة ونصف السنة من الموعد مع الاستحقاق الانتخابي، مؤكدا للمعترضين، ان «التنمية والتحرير» انطلقت في مهمتها، من انسجامها مع التوجه العام الداعي الى اعداد قوانين انتخاب، على ان يصار الى اقرار الافضل بينها، خصوصا بعد تصاعد المطالبة بانتخابات نيابية مبكرة، معتبرا بالتالي ان ما نسمعه من تطبيل وتزمير في هذا المقام، جائر ومجحف، لاسيما ان كل الفرقاء في لبنان دون استثناء، اقروا واعترفوا بان القانون الحالي غير مثالي، وقد ثبت عمليا انه مثير للعصبيات الطائفية والمذهبية والمناطقية».

وردا على سؤال، قال هاشم: «مع احترامنا لوجهة نظر القوات اللبنانية المعترضة بشدة على صياغة قانون انتخابات جديد، إلا ان هناك حقيقة دامغة لا يمكن تجاوزها، وهي ان القانون الحالي، أسوأ ما شهدته الانتخابات النيابية في لبنان، لا بل أسوأ من قانون الستين، ومن يتذرع ويقول انه صحح التمثيل، عليه ان ينتبه بعناية، الى ان صحة التمثيل تكمن في التعبير الشفاف عن ارادة اللبنانين الجامعة لكل المكونات الطائفية والمذهبية، اي باختيار مجلس نيابي مستولد من رحم قانون عادل قوامه لبنان دائرة انتخابية واحدة، وذلك تطبيقا للمبدأ العام القائل بان النائب يمثل الامة جمعاء، واذا كان هناك من يؤكد انه لن يكون في لبنان انتخابات إلا وفقا للقانون الحالي، عليه ان يتقبل رأي الآخرين بانه يجب ألا تكون الانتخابات وفقا للقانون الحالي».